

الرأي الثالث

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

مجمعتانا الخليجية، لها عرفها وذوقها وحودها.. المسجد ليس غرفة معيشة، وليس مكاناً عابراً.. المسجد هو المكان الذي نقف فيه بين يدي ملك الملوك سبحانه وتعالى. فهل يعقل أن نقف أمام مسؤول أو مدير لباس النوم، ثم نقف أمام الله به؟ والأدهى من اللباس، هو الأذى الحسي الذي يصاحبه أحياناً.. يدخل المصلي برائحة العرق، أو برائحة السجائر والدخان التي تزكم الأنوف، وتؤدي المصلين وتؤدي الملائكة.. فالمفروض قبل الذهاب إلى المسجد أن يتوضأ المسلم، ويفتسل إن احتاج، ويلبس ثوباً نظيفاً ساتراً، ويتعطر، فالطيب والبخور من سنة المساجد.

المسألة ليست تشدداً، بل هي ذوق وإيمان.. الذوق يحتم علينا احترام المكان ومن فيه، والإيمان يحتم علينا تعظيم شعائر الله.. وكما قال الحكماء: «لا تلبس للمسجد ما تستحي أن تلبسه للناس، فإذك تناجي رب الناس».. فلنتق الله في بيوت الله، ولنعد إلى المسجد هيبته، بلباسنا ونظافتنا وأخلاقنا.

ملاحظة واجبة:

تأمل من هيئة الكهرباء والماء بيان عدد المشتركين الذين قاموا بالتسجيل في نظام الفاتورة الثابتة الشهرية، وتشجيع الجميع للتسجيل، حتى إن لزم الأمر تمديد الفترة المعلنة.

آخر السطر:

نبارك للزميل الإعلامي «الدكتور أحمد الشاشي»، أول طالب بحريني ينال شهادة الدكتوراه بدرجة الامتياز من جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية بدولة الإمارات الشقيقة.. الكوادر البحرينية الطموحة والمثابرة تستحق التقدير والتكريم.

أول السطر:

نرجو من وزارة التنمية الاجتماعية التحرك لتعديل نظام عمل الجمعيات التعاونية ومكافآت أعضاء مجالس الإدارة وأليات الصرف المبالغ فيها.. كما نشكرها على قرار حل الجمعيات والأندية غير الفاعلة «المجمدة» التي توقف نشاطها لمدد تجاوزت السنوات الخمس.. تنظيم العمل الأهلي والمجتمعي مسؤولية وطنية من أجل تعزيز خدمة المجتمع بصورة أفضل، وأكثر عدالة ورقابة.

للعلم فقط:

إلى الإدارة العامة للمرور، نشكر لكم جهودكم، ونتمنى وضع كاميرا أو رجل مرور أو دورية مرورية عند المسار «المدخل» القريب من ميناء سلمان المتجه إلى الغرقة بالمنامة القادم من الحد عبر جسر الشيخ خليفة.. ذلك أن التجاوزات وعدم احترام الطابور معاناة يومية يشكو منها السواق الملتزمون.. ومما يؤسف له أنه حتى باصات نقل الأطفال تتجاوز الطابور، وتعطيلهم درسا في سوء السلوك وعدم احترام القانون!!!

لباس النوم ليس لباس المسجد:

ظاهرة باتت تتكرر في مساجدنا، وتثير الاستياء بصمت، وهي دخول بعض المصلين إلى المسجد بملابس لا تليق بجلال المكان وقديسيته.. ترى أحدهم يدخل بسرور قصير وفائيلة داخلية، وآخر بجلايصة النوم الممزقة، وثالث بد-الوزار، وملابس المنزل التي لم يمس على استيقاظه منها دقائق، كأنه ذاهب إلى بقالة الحي لا إلى بيت من بيوت الله.

نعم، هذه الملابس قد تكون عادية ومقبولة في بعض الدول والمجتمعات الأخرى حسب عاداتهم، لكن في

مركز عبدالرحمن كانو الثقافي يستضيف عبد الحميد القائد في ثالث جلسات منتدى كانو القرائي

القراءات والانطباعات حول العمل. ويُشار إلى أن الرواية متوفرة في المكتبة الوطنية، كما يمكن للراغبين في تقديم مداخلات نقدية حول الرواية خلال الجلسة التواصل مع المركز للحصول على نسخة إلكترونية منها، وذلك تشجيعاً للمشاركة الفاعلة وإثراء النقاش برؤى وقراءات متنوعة.

يُذكر أن «منتدى كانو القرائي» يُعد إحدى المبادرات الثقافية المستحدثة التي أطلقها المركز بهدف تسليط الضوء على التجارب الأدبية البحرينية والإصدارات المتميزة، وإتاحة منصة تفاعلية للاحتفاء بالإبداع المحلي ومناقشته. ومن المقرر أن يصبح المنتدى فعالية ثابتة ضمن المواسم الثقافية المقبلة، من خلال استضافة أحد الكتاب البحرينيين في كل فصل ثقافي، لمناقشة إصداراته من الروايات والكتب والمؤلفات الفكرية، بما يعزز حضور الأدب البحريني، ويسهم في التعريف بمنجزاته وترسيخ مكانته في المشهد الثقافي محلياً وعربياً.

يستعد مركز عبدالرحمن كانو الثقافي لتنظيم ثالث جلسات «منتدى كانو القرائي»، ضمن فعاليات الفصل الثالث من موسمه الثقافي الحادي والثلاثين، وذلك مساء يوم الثلاثاء الموافق 24 نوفمبر 2026، في تمام الساعة الثامنة مساءً، حيث تتناول الجلسة رواية «الهزيع لا يأتي كما نشتهي» للكاتب عبدالحميد القائد، من خلال قراءة نقدية وحوارية تديرها الدكتورة زهرة حرم. وتأتي هذه الجلسة في إطار حرص المركز على تعزيز ثقافة القراءة، وإيجاد فضاءات للحوار الأدبي والفكري، تتيح التفاعل المباشر بين الكتاب والقراء والمهتمين بالشأن الثقافي، بما يسهم في إثراء النقاش حول الأعمال الإبداعية، وتبادل الرؤى وجهات النظر بشأن مضامينها وأبعادها الفنية والفكرية.

وفي هذا السياق يدعو المركز جمهور المثقفين ومحبي الأدب والقراءة إلى الاطلاع على الرواية والمشاركة في الجلسة، بما يثري الحوار ويتيح مساحة أوسع لتبادل

بالتنسيق مع جامعة البحرين..

هيئة الثقافة تعقد ملتقى الشباب للتراث الثقافي غير المادي اليوم

الشراكة بين هيئة البحرين للثقافة والآثار والمؤسسات الأكاديمية، وتمكين الشباب من توظيف معارفهم ومهاراتهم في صون التراث الثقافي البحريني. ويتضمن الملتقى جلسات تعريفية وتدريبية تتناول التراث الثقافي غير المادي وأهمية توثيقه وصونه، وآليات إعداد ملفات الترشيح لدى اليونسكو، يعقبها عمل ميداني يشمل إجراء مقابلات مع حملة فن الصوت وممارسيه والمختصين فيه، وتسجيل المقابلات وتفرغ محتواها، واستكمال استمارات الحصر ونماذج الموافقة، إلى جانب البحث وجمع المعلومات وتنظيم المواد السمعية والبصرية وأرشفتها والتحقق من دقتها. ويُعد فن الصوت إحدى الركائز الأساسية للموسيقى التقليدية في مملكة

عام، تأكيداً لأهمية دور الشباب في صون التراث الوطني وضمان استدامته، وتعزيز مشاركتهم في الجهود الرامية إلى الحفاظ على الممارسات والتقاليد الثقافية ونقلها إلى الأجيال المقبلة. ويستهدف البرنامج 28 طالباً وطالبة من جامعة البحرين، ينتمون إلى تخصصات أكاديمية متنوعة في كلية الآداب، مع التركيز على المجالات ذات الصلة بالإعلام والبحث والتوثيق. ويجمع بين التدريب النظري والتطبيق العملي بإشراف مجموعة من المختصين، بما ينتج للمشاركين التعرف على منهجيات حصر عناصر التراث الثقافي غير المادي وتوثيقها، وآليات إعداد ملفات الترشيح للإدراج على قوائم اليونسكو. وتندرج هذه المبادرة ضمن جهود تعزيز

تعقد هيئة البحرين للثقافة والآثار، بالتنسيق مع جامعة البحرين، النسخة الثالثة من ملتقى الشباب للتراث الثقافي غير المادي لعام 2026، خلال الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر الجاري في متحف البحرين الوطني، ضمن برنامج تدريبي وتطبيقي يهدف إلى إشراك طلبة الجامعة في توثيق فن الصوت والإسهام في إعداد مكونات الملف الوطني، تمهيداً للعمل على ترشيحه للإدراج على القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

ويأتي تنظيم الملتقى تزامناً مع الاحتفاء باليوم العالمي للتراث الثقافي غير المادي، الذي يصادف 17 أكتوبر من كل

الاستيلاء على 15 ألف دينار بالاحتيال من «تمكين» يقود عشرينيا إلى السجن 10 سنوات

ولتنفيذ مخططه، اشترك المتهم مع آخر مجهول في تزوير عقود العمل الخاصة بالموظفين الثالثة، من خلال تضمينها بيانات غير صحيحة بشأن الرواتب والمسميات الوظيفية، على خلاف الحقيقة، مع علمه بتزويرها وعدم صحة ما ورد فيها، وذلك تمهيداً لاستخدامها في الحصول على دعم الأجور من صندوق العمل «تمكين». وامتد المخطط إلى إدخال بيانات غير صحيحة عن الموقعين الإلكترونيين للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصندوق العمل «تمكين»، بقصد إظهارها على أنها بيانات صحيحة، الأمر الذي أدى إلى إثبات معلومات كاذبة في السجلات الإلكترونية الرسمية للجهتين الحكوميتين، واستغلال تلك البيانات في تقديم طلبات دورية للحصول على الدعم المالي المخصص لأجور العاملين. وكان المتهم يرفق بطلباته ما يفيد سداد أجور الموظفين الوهميين، مستنداً إلى عقود العمل المزورة والبيانات المسجلة إلكترونياً، ليتمكن من الحصول على مبالغ مالية من صندوق العمل من دون وجه حق، رغم عدم استحقاق المؤسسة أو العاملين المسجلين فيها ذلك الدعم.

وبلغ إجمالي المبالغ التي استولى عليها المتهم 15 ألفاً و825 ديناراً، إذ لم يتفد بالحصول على الدعم، بل عمد إلى توجيه الموظفين الوهميين إلى إعادة تحويل أجزاء من الأجور المسجلة إلى حساباته البنكية الشخصية، بما مكّنه من الاستحواذ على تلك الأموال لنفسه. واكتشف أمر المتهم إثر زيارة تفتيشية مفاجئة نفذها قسم الرقابة بصندوق العمل «تمكين»، كشفت عن صورية المؤسسة وعدم وجود عمال بحريين على رأس العمل فيها، لتتكشف من خلالها تفاصيل المخطط الذي اعتمد على تزوير عقود العمل وإدخال بيانات غير صحيحة للحصول على الدعم الحكومي.

عاقبت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى فني تسويق بحرينيا (27 عاماً) بالسجن مدة 10 سنوات والغرامة 10 آلاف دينار، بعد إدانته بالاستيلاء أكثر من 15 ألف دينار من أموال الدعم الحكومي، من خلال استغلال سجل تجاري لمؤسسة وتسجيل ثلاثة مواطنين بحريين كموظفين لديها بصورة وهمية للاستفادة من المشاة بالكامل من دون تدخل منه، ووضع مخططاً للاستفادة من برامج الدعم الحكومي المخصصة لتوظيف المواطنين البحرينيين، عبر تسجيل ثلاثة أشخاص كموظفين بالمؤسسة، رغم عدم وجودهم الفعلي في العمل أو أداؤهم أي مهام وظيفية فيها.

تنفيذ مشروعه الإجرامي، بما أتاح له اختلاس أموال عدد من المستثمرين عبر صفقات وهمية تجاوزت قيمتها ستة ملايين دينار.

وكانت النيابة العامة قد باشرت تحقيقاتها فور تلقي البلاغ، والتي أسفرت عن ثبوت قيام مالك الشركة بعرض صفقات وهمية على المستثمرين، مستخدماً سجلات تجارية زاعماً خلافاً للحقيقة - تقدم أصحابها بطلبات تمويل، الأمر الذي مكّنه من الاستيلاء على أموال المستثمرين.

كما كشفت التحقيقات عن اشتراك المتهمين الآخرين في تمرير صفتين من دون إطلاع المستثمرين على حقيقتها، قبل إحالة المتهمين إلى المحكمة المختصة التي أصدرت حكمها المشار إليه.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود تقرير مالي إلى المركز الوطني للتحريات المالية، كشف عن قيام مالك الشركة بممارسات مشبوهة، تمثلت في تقديم شبكات وهمية، وسحب وإيداع مبالغ نقدية من حساب الشركة من دون مبرر، وإجراء مدفوعات غير منصوص عليها في العقود، وأسفرت التحريات عن ثبوت قيامه بالاحتيال على المستثمرين واختلاس أموالهم من خلال تزوير المستندات، إلى جانب غسل الأموال المتحصلة من تلك الجرائم.

كما ثبت اشتراك الرئيس التنفيذي وعضوين بمجلس المديرين في بعض هذه الجرائم، من خلال تمكين مالك الشركة عبر إجراءات تدخل ضمن اختصاصهم الوظيفي من

ومصادرة الأموال محل جريمة غسل الأموال وقدرها 6,831,205.169 دينار بحريني، أو أي أموال ملوكة له مساوية في القيمة للأموال موضوع الجريمة عما أسند إليه بالبند أولاً وبمعايقته بالحبس 3 سنوات وتفرغله 5000 دينار والرّمته رد المبلغ محل الاختلاس البالغ قدره 6,831,707.673 دينار بحريني عما أسند إليه بالبند من الثاني حتى التاسع وبمصادرة المحررات المزورة وإحالة الدعاوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة. فيما قضت ذات المحكمة بمعايقبة الرئيس التنفيذي وعضوي مجلس المديرين بالحبس سنة عما أسند إليهم من اتهام وباستبدالها بالعمل في خدمة المجتمع وبإلزام جميع المتهمين بأداء المبالغ المقدرة للخبير المنتدب.

رفضت محكمة التمييز الطعون المقدمة من قبل المتهمين في قضية «صفقات» فيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية والغرامات المالية ومصادرة الأموال محل جريمة غسل الأموال.

فيما قبلت المحكمة طعن المتهم الأول فيما يتعلق بعقوبة الرّد، حيث قضت بنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه فيما قضى به من عقوبة الرّد وحدها وذلك بجعلها مبلغ 3.8 ملايين دينار بحريني بدلا من 6.8 ملايين دينار بعد ثبوت رده بعض المبالغ بحسب التقارير المالية. وكانت محكمة الاستئناف العليا قد قضت برفض استئناف المتهم مالك الشركة، على حكم إدانته بالسجن 5 سنوات وتفرغيه مائة ألف دينار

ندوة توعوية حول «العدالة الإصلاحية للأطفال» وحمايتهم من سوء المعاملة

استعراض أدوار واختصاصات الجهات المعنية وآليات التنسيق والتعاون فيما بينها، بما يسهم في تعزيز حماية الطفل وتحقيق الصلحة الفضلى له. وتأتي إقامة الندوة تأكيداً لحرص وزارة الداخلية على تعزيز الوعي القانوني، وتطوير التعاون المؤسسي مع الجهات ذات الصلة، بما يدعم التطبيق الفاعل لأحكام التشريعات ذات الصلة بالعدالة الإصلاحية وحماية الأطفال.

نظمت إدارة التدقيق والتحريات الداخلية بمكتب الوكيل المساعد للشؤون القانونية بوزارة الداخلية، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، ندوة توعوية حول قانون العدالة الإصلاحية للأطفال وحمايتهم من سوء المعاملة، وذلك في إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بتطبيق أحكام القانون. وتناولت الندوة أبرز أحكام القانون والإجراءات ذات الصلة بالعدالة الإصلاحية للأطفال، إلى جانب